المحاضرة السابعة

المحاضرة السابعة
توزيع الكفاءات والمهارات في العالم

لمعرفة درجة توفر المهارات والكفاءات في اقتصاد معين من الضروري حساب النسب التالية :

أ- عدد العاملين والأساتذة الى السكان القابلين للتعليم .
ب- عدد الطلاب المسجلين في المدارس الابتدائية ونسبتهم الى فئات العمر المقابلة أي (نسبة المسجلين في الابتدائية الى من هم في عمر التعليم) .
ت- عدد الطلاب المسجلين في المدارس الثانوية الى فئات العمر المقابلة .
ث- عدد الطلاب المسجلين في الجامعات الى فئات العمر المقابلة .

والجدول الآتي يبين توزيع الكفاءات والمهارات في العالم .

جدول (1)

توزيع الكفاءات والمهارات في العالم

	الدخل الفردي	عدد المهندسين لكل 10 آلاف من السكان	الأطباء	نسبة طلاب الثانوية الى فئات العمر(14- 18) سنة
المجموعة الأولى (البلدان المتخلفة)	84 دولار	0,6	0, 5	2,7
المجموعة الثانية (النامية جزئياً)	182 دولار	3	3	12
المجموعة الثالثة (شبه المتقدمة)	380 دولار	25	8	27
المجموعة الرابعة (المتقدمة)	1100 دولار	42	15	59

	نسبة طلبة الجامعات الى فئات العمر(3-19)	نسبة طلاب الابتدائية الى فئات العمر(3-16)
المجموعة الأولى (البلدان المتخلفة)	15و0	22
المجموعة الثانية (النامية جزئياً)	1, 5	42
المجموعة الثالثة (شبه المتقدمة)	5	62
المجموعة الرابعة (المتقدمة	11	73

يتضمن الجدول (1) خلاصة المعلومات المتوافرة عن النسب المذكورة للبلدان المتخلفة والنامية جزئياً وشبه المتقدمة والمتقدمة ، حيث يوجد نقص مطلق في العمل في الأقطار المستقلة حديثاً ، كما يوجد نقص نسبي فيها بالنظر لانخفاض نسبة خريجي العلوم الى خريجي الآداب والإنسانيات حيث تبلغ هذه النسبة حوالي 20 % في أفريقيا و16 % في آسيا وفي أمريكا اللاتينية بلغت 27 % بينما تبلغ 33 % في أوربا الغربية .

يعد النقص المطلق والنسبي في العمل المؤهل عاملاً حاسماً يفرض طريق التنمية المعجلة ، اذ أنه يجعل استغلال الموارد الإقتصادية الداخلية والخارجية بصورة كفؤة محدودة جداً ، ومما يزيد من تأثير ذلك أن عملية التعليم عملية بطيئة ، حيث أن معدل نمو هذا القطاع بطئ بينما معدل نمو القطاعات الأخرى في بداية التنمية يفوق الطلب على العمل المؤهل (مخرجات نظام التعليم) ، ذلك لأن وسائل الإنتاج في نظام التعليم من مباني وقاعات ومعدات ومختبرات وأساتذة لا تسمح بزيادة عدد الطلاب زيادة كبيرة ، ان الطلب على العمل المؤهل يتزايد بسرعة تفوق ثلاث مرات الطلب على العمل بصورة عامة ، أو أكثر من ذلك لبعض أنواع العمل المؤهل ، ومن هنا ينشأ التناقض بين مستلزمات العمل المؤهل ووسائل التوفير .

ليس النقص المطلق والنسبي في العمل المؤهل مشكلة اقتصادية ، فحسب ، بل هي مشكلة اجتماعية وسياسية أيضاً ، لأن ايجاد وتطوير طبقة المثقفين أو أصحاب الكفاءات هو أحد شروط بناء الاقتصاد والمجتمع ، اذ أن مستوى أصحاب الكفاءات وتركيبها الوطني واستعدادها تتأثر بنظام التعليم وحياة الطلبة الى حد بعيد ، ولاسيما فيما يخص استعدادها للتضحيات وقدرتها على تكريس جهودها للتنمية وأفقها التفاني وعلاقتها بمراتب الأمة الأخرى كانت قد أدت دوراً مهماً في انجاز التحرر الوطني ، لذا عليها أن تؤدي دوراً استثنائياً في التنمية الإقتصادية بعد الإستقلال وهي تتطلب مستوى ثقافياً معيناً وتركيباً مهنياً معين ، أي يتطلب سياسة تعليمية شاملة من أجل التنمية .

1- موجهات السياسة التعليمية نحو التنمية

فيمكن ايجازها بالآتي :

أ- ان تركيز الجهود التعليمية لنشر التعليم الابتدائي يرفع من ثقافة المجتمع ، ولكنه يخلق أعباءاً على التنمية كبناء المدارس وتأهيل المعلمين ، من دون أن يوفر لها اليد العاملة المؤهلة .
ب- ضرورة الإهتمام بالتعليم الثانوي بحيث يزداد الى خمسة أضعاف بالنظر لما قد يستغرقه من وقت طويل يبلغ (12) سنة ، لأن لهذا الاهتمام نتائجه الإيجابية على التنمية .
ت- في التعليم الجامعي من الضروري تغيير التركيب لصالح العلوم والتكنولوجيا ، بحيث يكون ما بين (50- 60) % من مجموع الطلبة في هذه الكليات ، بينما القسم الباقي من التعليم للإنسانيات .

على أساس من هذه الموجهات وفي حالة مضاعفة الدخل القومي خلال (12- 15) سنة يمكن انجاز الأهداف التعليمية التالية خلال (15) سنة لكي تكون منسجمة مع سياسة التنمية الإقتصادية :

أ- زيادة طلاب المدارس الابتدائية بنسبة (50) % باستثمار (35- 40) % من النفقات التعليمية في هذا المجال .
ب- زيادة طلاب الثانوية بنسبة (200) % باستثمار (40) % من النفقات التعليمية في هذا المجال .
ت- زيادة طلاب الجامعات بنسبة (300) % باستثمار (20- 25) % من النفقات التعليمية في هذا المجال .

ولكي يتم التنسيق بين السياسة التعليمية والسياسة التنموية لابد من أخذ العوامل التالية بالحسبان :

أ- ينقسم التعليم الى العوامل البعيدة المدى في التنمية الإقتصادية ، لأن التغيرات التي يحدثها التعليم لا تفرز آثارها الا في المدى البعيد .

ب- لابد من اتخاذ القرارات التعليمية قبل السياسات والقرارات الاستثمارية لتحقيق التزامن بين السرعات المتفاوتة لكلا المتغيرين اللذين لا يسيران بسرعة واحدة .
ت- عند تخطيط النفقات التعليمية لابد من التنبؤ بآثارها البعيدة لأن تكاليف التعليم تتزايد من سنة لأخرى وخلال فترة طويلة من الزمن .
ث- سياسة اعداد المعلمين ينبغي أن تخضع لاعتبارات بعيدة المدى لأن اعداد معلمي الثانويات يستلزم مدة (16- 17) سنة .

ويستلزم تخطيط السياسة التعليمية للتنمية الاعتماد على اتجاهات العمليات التي تفرزها التنمية ، ولاسيما ما يأتي :

أ- الاتجاه المتوقع في الطلب على اليد العاملة المؤهلة خلال مدة متوسطة أو طويلة .
ب- قدرة نظام التعليم القائم على تلبية هذا الطلب على الأيدي العاملة المؤهلة .
ت- تحديد امكانيات تدريب اليد العاملة المستخدمة ودور معاهد الأعداد والتأهيل المهني في تلبية هذا الطلب .
ث- تحديد المستلزمات المادية والتعليمية والاجتماعية والمالية والتنظيمية والتحويلية لنظام التعليم اللازمة لتلبية هذا الطلب والموارد النادرة المتاحة .
ج- التنسيق بين أهداف الطلب على اليد العاملة الماهرة وأولويات سياسة التعليم الابتدائي والثانوي والمهني والجامعي المقررة .
ح- التنسيق بين الطلبات على اليد العاملة الماهرة التي تخلقها عملية التنمية وبين طاقات أجهزة التعليم والتدريب القائمة .
خ- تحديد الحوافز المادية والظروف الاجتماعية التي تعزز انتقالية اليد العاملة وكفاءتها بما ينسجم مع الأهداف الإقتصادية والتعليمية .

ان تأثير السياسة التعليمية على عملية التنمية لا يحدث الا في الأمد المتوسط والطويل ، لذلك فمن الضروري عند حساب اليد العاملة المؤهلة المخرجة من نظام تعليمي معين ، عدم الأعتماد على احتياطي الأيدي العاملة المؤهلة ، بحيث يكون لكل مشروع خطة للتدريب والتأهيل وعند دراسة تمويل الخطة التعليمية من الضروري حساب الزيادة في الدخل القومي والدخل الحكومي لهذا الغرض ، كذلك من الضروري اعداد بدائل تعليمية مختلفة لا في محتواها أو أهدافها فحسب ، بل في وسائل تنفيذها كخطة لتوسيع التعليم عن طريق قيام المؤسسات الجديدة أو خطة لتحقيق نفس الغرض عن طريق توسيع أجهزة التعليم القائمة .